

نقد ليو شتراوس لباروخ سبينوزا في الإشكال اللاهوتي-السياسي

Leo Strauss's Critique of Baruch Spinoza in the Theological-political problem

ط.د. إسماعين سلاطني،

مخبر تحليل العمل والدراسات الأرغونومية،

ismaïne.selatni@univ-annaba.dz

جامعة باجي مختار عنابة ص.ب. 12، عنابة 23000 (الجزائر)،

أ.د. نعيمة إدريس،

المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار قسنطينة (الجزائر)،

dris.naima@ensc.dz

تاريخ الاستلام 2025/10/30

تاريخ القبول: 2025/12/26

ملخص:

يُعالج هذا المقال إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في ضوء النقد الذي وجهه ليو شتراوس للحادثة السياسية بوصفها أزمة في جوهرها القيمي والأخلاقي. فقد انطلقت الحادثة، في نظره، من قطيعة سبينوزية بين اللاهوت والسياسة، أدت إلى فقدان المرجعية المتعالية للحق والخير، وإلى انحراف الفعل السياسي عن غايته الأخلاقية. يهدف البحث إلى الكشف عن جذور هذه الأزمة وسبل تجاوزها عبر إعادة بناء الحوار بين العقل والوحي، واستعادة الأساس الفلسفي الذي يربط السياسة بالقيمة والعدالة. وتبين من خلال التحليل أن المشروع الشتراوسي يسعى إلى ترميم الصلة بين الفلسفة والدين من خلال إحياء مفهوم الحق الطبيعي، بما يعيد للإنسان مسؤوليته الأخلاقية في التاريخ ويحرّر الحادثة من أزمتها الوجودية والمعنوية.

الكلمات المفتاحية: اللاهوت السياسي، الحداثة السياسية، أزمة الحداثة، العلمنة، الحق الطبيعي.

Summary:

This article examines the problematic relationship between religion and politics through Leo Strauss's critic of modernity, conceived as a crisis rooted in the moral and axiological core of political life. According to Strauss, modernity began with Spinoza's break between theology and politics, leading to the loss of a transcendent foundation for truth and goodness and to the ethical disorientation of political action. this research aims to uncover the roots of this crisis and explore ways to overcome it by reconstructing the dialogue between reason and revelation, and by restoring the philosophical ground that links politics to value and justice. The analysis shows that Strauss's project seeks to mend the relation between philosophy and religion through the revival of natural right, by restoring human moral responsibility in history and liberate modernity from its existential and spiritual crisis.

Keywords: Political Theology, Political Modernity, Crisis of Modernity, Secularization, Natural Right.

ط.د. إسماعين سلاطني، ismaine.selatni@univ-annaba.dz

أولاً. مقدمة:

تعدّ العلاقة بين اللاهوت والسياسة من أكثر القضايا الفلسفية عمقاً في الفكر الغربي الحديث، لما تطرحه من توترٍ دائم بين العقل والوحي، وبين الإيمان والسلطة. وقد شكّل سبينوزا في الرسالة اللاهوتية-السياسية لحظة حاسمة حين أعاد تعريف الدين والسياسة في ضوء تأويل عقلائي للنص المقدّس، فأسّس بذلك لما سيسمّيه ليو شتراوس لاحقاً الإشكالية اللاهوتية-السياسية اليهودية، بوصفها أصل المأزق الحداثي الذي نشأ عن قراءة مغلوطة للتراث التوراتي والفكر الفلسفي القديم. انطلق شتراوس من هذا التأويل السبينوزي ليكشف أن الحدّثة، وقد فصلت السياسة عن اللاهوت، فقدت أساسها القيمي، فغدّت عقلائية بلا غاية أخلاقية. ومن هنا سعى إلى تجاوز الأزمة بإحياء فكرة الحق الطبيعي واستعادة الفلسفة السياسية الكلاسيكية كجسر بين العقل والوحي.

وتتمثّل الإشكالية الرئيسية للمقال في السؤال: كيف أعاد ليو شتراوس بناء الإشكالية اللاهوتية-السياسية اليهودية من خلال نقده للتأويل السبينوزي، وما علاقته بتشخيصه لأزمة الحدّثة؟

وتقوم فرضيات البحث على أن الأزمة الحدّثية هي نتيجة مباشرة لقطيعة العقل مع الوحي، وأن تجاوزها لا يتحقق إلا بإعادة تأويل النص الديني في أفق الفلسفة السياسية الكلاسيكية.

ويعتمد المقال في ذلك على المنهج التحليلي-النقدي الذي يقوم على تحليل المفاهيم وتأويل النصوص في ضوء التداخل بين الدين والسياسة والعقل.

وتهدف الدراسة إلى إبراز تميّز القراءة الشتراوسية للحدّثة، وإيضاح أبعاد الحق الطبيعي في مشروعه الفلسفي، وربطها بجذور الإشكال اللاهوتي-السياسي في الفكر اليهودي.

ثانياً. توصيف ليو شتراوس لأزمة الحدّثة السياسية**1 - تميّز الطرح الشتراوسي في نقد الحدّثة:**

شكّلت أزمة الحادثة منعطفًا حاسمًا في مسار الفكر الغربي، إذ تجاوزت حدود النقاش الأخلاقي والمعرفي لتغدو أزمة شاملة مست القيم والنظم والسلطة والمجتمع. غير أن معظم من تصدّوا لنقدها اكتفوا بتناولها من زوايا جزئية، فركّز الوجوديون على فقدان المعنى، ومدرسة فرانكفورت على الطابع الأداتي للعقل، وفلاسفة ما بعد الحادثة على انهيار السرديات الكبرى. أما ليو شتراوس فقد اختار أن ينظر إلى الأزمة من زاوية السياسة، معتبرًا أن الخلل الجوهري في الحادثة هو فصلها بين العقل والقيمة، وبين القانون والحق الطبيعي. "رفض ليو شتراوس مقارنة كثير من النقاد الذين فسّروا أزمة الحادثة خارج المجال السياسي، مبيّنًا أن السياسة ليست تفصيلًا عارضًا، بل تمثّل جوهر المشروع الحداثي وأرضيته الصلبة. فالعقلانية الحديثة لم تُوجّه إلى الاجتماع أو المعرفة أو الاقتصاد وحدها، وإنما جعلت من السياسة محورًا لعملية التحديث وأساسًا لبنيتها. ومن هنا رأى شتراوس أن مأزق الحادثة في أصله وامتداده مأزق سياسي قبل أن يكون اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو معرفيًا"¹ موضحًا أن العقلانية الحديثة لم تُوجّه إلى الاقتصاد أو المعرفة أو الاجتماع فقط، بل جعلت من السياسة المجال التنفيذي للعقل الأداتي ومختبر التجربة الحديثة. من هذا المنطلق، اعتبر شتراوس أن الأزمة الحداثية ليست في أعراضها بل في أصلها، لأن انقطاع السياسة عن المرجعية المتعالية جعلها بلا معيار ثابت للعدل أو الخير. فالإصلاح الأخلاقي أو الثقافي لا يكفي ما لم يُعاد تأسيس الفلسفة السياسية ذاتها على أسس تتجاوز نسبية الحادثة. ومن هنا تبرز فرادته الفكرية؛ إذ لم يكتف بتفكيك الظواهر، بل حاول إعادة بناء السياسة من جديد على نموذج الفلسفة الكلاسيكية التي ربطت الحكم بالفضيلة والشرعية بالحق الطبيعي. وهكذا أصبح السؤال المركزي في مشروعه هو: كيف يمكن للسياسة أن تستعيد مرجعيتها الأخلاقية والمتعالية؟ وهل يمكن أن تقوم دون أساسٍ سامٍ يوجّهها ويمنحها معناها الإنساني؟ إن شتراوس قرأ الحادثة السياسية بوصفها مشروعًا فقد توازنه بين العقل والإيمان، إذ لم تنفصل السياسة الحديثة، في نظره، عن الجذر اللاهوتي الذي نشأت منه، لكنها أعادت إنتاجه في صيغة دنيوية.

فالتحوّل الذي ظلّه الحداثيون قطيعةً مع الدين لم يكن سوى انتقالٍ من لاهوت سماوي إلى لاهوت أرضي يجعل من الدولة والإنسان مركز الخلاص. "الحداثة السياسية لم تكن سوى إعادة ترتيبٍ لعلاقة الدين بالسياسة؛ ففي العصور الوسطى، حين جمع رجال الدين بين السلطتين الروحية والزمنية، تأسّس النظام السياسي على دعائم لاهوتية صرفة. ومع بروز الخطاب السياسي الحديث بوصفه ثورة على تلك البنية، جرى إقصاء الدين عن المجال العام، غير أنّ المفهوم السياسي الجديد استبقى جوهرًا لاهوتيًا توراتيًا في أساسه. ومن هنا كانت الحداثة في حقيقتها علمنة للاهوت المسيحي، إذ تحوّل مركز الإيمان من الآخرة إلى الدنيا"². ومن هنا رأى شتراوس أن السياسة الحديثة تعاني أزمة عميقة لأنها أقامت بنيانها على نفي المقدّس مع استمرار الحاجة إليه، فظلّ جوهرها مشدودًا بين العلمنة واللاهوت. أما بخصوص تطور السياسة في رحلتها للانفصال عن المقدس والمتعالي فإن شتراوس حدد مسارها فيما يلي: "فقد جعلها أفلاطون مرتبطة بالخير الأسمى المتجاوز، حيث تكون غايتها توجيه النفس الإنسانية نحو المثال الأعلى. أمّا في العصور الوسطى، فقد خضعت السياسة لهيمنة اللاهوت المسيحي الذي وحد بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، وجعل غاية الحكم هي الخلاص الأخروي. ومع الحداثة لم يحصل انقطاع تام، بل أعيدت صياغة اللاهوت في ثوب دنيوي، فأصبح الهدف ليس الجنة في الآخرة، بل بناء "جنة أرضية" عبر التقدم والسيطرة على الطبيعة وتحقيق الرفاه في هذا العالم"³. ومنه يتبين أن انفصال السياسة عن المقدس عرف مسارًا عكسيًا ففي الفلسفة الكلاسيكية كانت السياسة مرتبطة بالمقدس والمثال الأعلى وفي العصور الوسطى بالدين، ليتغير حالها في الحداثة من الارتباط السماوي المتعالي إلى الأرضي الدنيوي. ونتيجة لهذا التغير تجلّت " أزمة الحداثة في كون الإنسان الغربي لم يعد قادرًا على تحديد غايته بوضوح، ولا يثق في إمكان معرفته بما هو خير أو شر، أو بما هو صواب أو خطأ. لقد تعطلّت لديه ملكة الحكم القيمي، وأصبح تقييمه للأشياء مرهونًا بظاهرها المباشر، يقبل الأحداث كما تأتيه من غير

أن يمتلك سلطة القرار بشأنها. وهكذا فقد مكانته كفاعل مهيم على العالم، على خلاف ما كان عليه في الأزمنة الماضية⁴. لقد بين شتراوس أن أزمة الحادثة تتمثل في فقدان الإنسان قدرته على الحكم القيمي، بعدما فصلت الحادثة بين العقل والأخلاق. فقد غدا الفرد خاضعاً للظواهر ولمنطق النفعية، فاقداً للمعيار الذي يميز به بين الخير والشر.

وفي تشخيص أزمة الحادثة لجأ ليو شتراوس إلى التفسير التاريخي حيث يعتبر أن "الحادثة مشروع تم في ثلاث موجات؛ الموجة الأولى بدأت مع مكيافيلي وتابعها هوبز، وهي تتميز بكسر العلاقة مع التقليد ومنح الإنسان الحق بتقرير المصير من خلال السيطرة على الطبيعة وتسخيرها وفقاً لحاجات الإنسان. بينما الموجة الثانية فتتفوق الأولى تطرفاً، وقد أطلقها روسو الذي انتفض على سابقيه باسم الفضيلة، معلناً الإرادة الإنسانية العامة سبباً للتطور الإنساني الذي يأخذ شكل عملية تاريخية. وتبدأ الموجة الثالثة للحادثة مع نيتشه الذي يرفض مثل روسو وجود حالة طبيعية كانت للجنس البشري، ويصر على تاريخية التطور البشري، ولكنه لا يعترف إلا بإرادة السلطة محرراً للتطور"⁵.

وعليه يتضح تميز ليوشتراوس في توصيفه لأزمة الحادثة أنه حدد الخلل من خلال التفسير التاريخي للمراحل التي تكونت فيها الحادثة، موضحاً علتها الرئيسية في انفصالها عن المقدس والمتعالى.

2 - قطيعة الحادثة السياسية مع الحق السياسي:

يعرّف "شتراوس الحق الطبيعي كونه المبدأ الثابت الذي يعلو القوانين الوضعية ويتجاوزها، إذ يمنحها معياراً موضوعياً للحكم على عدالتها أو ظلمها. فهو ليس مجرد نتاج للتقاليد أو الأعراف الاجتماعية، بل تعبير عن نظام كوني متجذر في طبيعة الإنسان والعالم"⁶. ويرى شتراوس أن الفلسفة الكلاسيكية، من أفلاطون إلى أرسطو، اعتبرت هذا المبدأ مرجعاً أعلى يحدد الخير والشر بصورة مطلقة، ويمنح السياسة غايتها الحقيقية. غير أن الحادثة، بقطعها الصلة معه، سقطت في النسبية التاريخية التي جعلت القانون رهين المصالح والظروف. ومن هنا يوضح شتراوس أن غياب هذا المبدأ

يعني غياب معيار ثابت للعدل، الأمر الذي يحوّل الفعل السياسي إلى مجرد تدبير نفعي بلا أساس قيمي، إذ هو، في نظره، الحق الطبيعي الذي يشكّل الشرط الضروري لإمكان العدالة، والمقياس الذي بدونه تظل السياسة عمياء.

"وفي تفحصه للحادثة يؤكد ليو شتراوس أنّ القانون الوضعي لم يستطع أن يرقى إلى مرتبة الحق أو أن يكون تجسيداً حقيقياً للعدل، الأمر الذي جعله عرضة للانتهاك والتجاوز بشكل دائم. فالفلسفة السياسية الحديثة أفلحت في تقويض الأسس القديمة، لكنها عجزت عن تشييد بديل متماسك، وهذا ما جعلها تقع في مأزق الحادثة. ومن هنا يرى شتراوس أن التخلي عن فكرة الحق الطبيعي هو ما أدى إلى الفراغ القيمي الذي يطبع الفكر الحديث. إذ لم يعد الإنسان يمتلك معياراً ثابتاً يقيس به الخير والشر، فغابت فكرة العدالة الكونية، وحل محلها نسبية مائعة تجعل القانون خاضعاً للأهواء والأوضاع المتغيرة.

وهكذا تحولت السياسة إلى تقنية لإدارة السلطة بدل أن تكون سعيًا نحو الحقيقة، وأضحت عاجزة عن ضمان معنى حقيقي للعدل"⁷. يكشف شتراوس هنا أن غياب الحق الطبيعي جعل القانون الوضعي يفتقر إلى الأساس الأخلاقي الذي يمنحه معنى العدالة، فتحوّل إلى أداة تقنية تخضع للمصالح والظروف. ويرى أن هذا الغياب هو أصل أزمة الحادثة، إذ فقد الإنسان المرجعية التي تهديه إلى التمييز بين الخير والشر. كما يؤكد أن النسبية القيمية جعلت السياسة بلا غاية أخلاقية، فغدت إدارة واقعية بلا بوصلة. ومن ثم، يدعو إلى إحياء فكرة الحق الطبيعي بوصفها الضامن لمعنى الإنسان والعدل، وإن السبيل لتحديد الحق الطبيعي في نظره هو الفلسفة السياسية كما كانت عند الاغريق وخاصة عند أفلاطون وأرسطو ولكن هذا الحقل تغير في الحادثة، حيث أصبحت "الفلسفة السياسية تقصي جانباً، يُفترض ضمناً وجود مبادئ قيمية سابقة، غير أنّ هذه المبادئ ليست ثابتة أو مطلقة، بل تتبدل تبعاً للتحوّلات التاريخية واختلاف الأزمنة. ومن ثمّ

يصبح الحسم فيما هو صواب وما هو خطأ أمراً متعذراً، إذ لا يمكن الجزم بوجود نظام سياسي واحد يصلح لكل العصور⁸.
إذ تتبين لنا إشكالية النسبية التي تكشف عن مأزق الحادثة في تعاطيها مع القيم، حيث أفرغت الفلسفة السياسية من مضمونها المرجعي، وجعلت المبادئ رهينة التاريخ والتحويلات الظرفية. وبذلك أضحي الإنسان عاجزاً عن التمييز الموضوعي بين الخير والشر، وهكذا أظهر ليوشتراوس أن القطيعة بين الحادثة والحق الطبيعي لم تكن مجرد تحول في مجال السياسة، بل كانت انقلاباً في بنية المعرفة نفسها، إذ فقد العقل الحديث قدرته على التمييز بين الحقيقة والقيمة. فحين جعلت الفلسفة الحديثة من الإنسان مرجعاً وحيداً للمعنى، سقطت في النسبية وألغت إمكانية وجود معيار ثابت للحكم الأخلاقي والسياسي. ومن ثم تصبح أزمة الحادثة، في جوهرها أزمة ابستمولوجية قبل أن تكون سياسية، لأنها مست علاقة العقل بالحقيقة حين فصلت الحرية عن الغاية الأخلاقية وأصبحت مجرد ممارسة ذاتية بلا ضابط كوني.

إن شتراوس يميز بين "الحق الطبيعي الكلاسيكي الذي يقوم على فكرة الخير الأسمى، وبين الحق الطبيعي الحديث الذي تحول إلى حقوق فردية نفعية كما عند هوبز ولوك، حيث فقد طابعه المعياري ليغدو مجرد ضمان لمصلحة الفرد. وبهذا الانزياح، تغير معنى العدالة من السعي إلى تحقيق الخير المشترك إلى مجرد تسوية بين الأهواء. ويكشف شتراوس أن هذا التحول أضعف قدرة الإنسان على الحكم القيمي، لأن الحرية بلا معيار تتحول إلى فوضى أخلاقية تبرز كل أشكال السلطة ما دامت تعبر عن إرادة الأغلبية"⁹.

ومنه بين شتراوس أن مأزق الحادثة هو فقدان الإنسان القدرة على الحكم القيمي بعد انقطاع السياسة عن المرجعية المتعالية. ومع سقوط فكرة الحق الطبيعي، فقدت القوانين معناها الأخلاقي، وغدا الوجود الإنساني محكوماً بضرورات النفع والمنفعة. لذلك دعا إلى العودة إلى الفلسفة السياسية الكلاسيكية، لا باعتبارها حنيناً إلى الماضي، بل لأنها الحقل الذي ما زال يحتفظ بإمكانية التفكير في الخير والعدل بوصفهما غايتين تتجاوزان التاريخ.

ومن هنا يُطرح السؤال الذي يفتح الأفق أمام العنصر التالي: كيف طوّر ليو شتراوس نقده للإشكال اللاهوتي-السياسي عبر إعادة تأويل الفكر السبينوزي ضمن مشروعه الفلسفي؟

ثالثاً. نقد الإشكال اللاهوتي-السياسي وإعادة تأويل الفكر السبينوزي ضمن المشروع الشتراوسي

1 - الفكر السبينوزي مفتاح الإشكالية اللاهوتية السياسية:

بداية إن فهم سبينوزا للسياسة ينطلق من رؤيته الأنطولوجية للطبيعة باعتبارها كلاً واحداً متصلاً، لا يخرج الإنسان عنه ولا يتعالى عليه. فالعالم عنده نظام ضروري تحكمه قوانين ثابتة، والعقل الإنساني ليس سوى أحد مظاهر هذا النظام. ومن ثمّ، فإن السلوك السياسي لا يُفسّر إلا من خلال هذه البنية الكلية التي تجعل من الإنسان كائناً طبيعياً تتحكم فيه الانفعالات والرغبات بقدر ما يوجّهه العقل. فليست الدولة سوى امتداد لهذا النظام، تسعى إلى ضبط القوى الطبيعية التي تتحكم في الأفراد وجعلها منسجمة مع المصلحة العامة. وحدد سبينوزا حالة الإنسان الأولى في الطبيعة، عندما كان يستمد وجوده وفعله من الحق الطبيعي، مصرحاً:

أقصد بالحق الطبيعي وبالنظام القائم في الطبيعة تلك القوانين التي بها ندرك أن كل كائن موجود يتصرف ويستمر في الوجود وفق ضرورة طبيعته الخاصة، لا بإرادة خارجية أو أمر مفروض عليه، بل بدافع من جوهره الذي يحدد وجوده ومسار أفعاله. فكل ما في الكون يتحرك ضمن نظام شامل لا مكان فيه للصدفة أو الفوضى، إذ إن كل فعل صادر عن الطبيعة إنما يتم وفق مبدأ الضرورة المطلقة التي تجعل من الحرية ذاتها تعبيراً عن الوعي بهذه الضرورة، ومن السلوك الإنساني امتداداً للعقل الكوني الذي يحكم الموجودات كلها.¹⁰ في هذا الإطار، تصبح الحرية السياسية امتداداً للحرية الطبيعية: حرية تقوم على فهم الضرورة العقلية التي تحكم الاجتماع البشري، لا على استبدالها بسلطة دينية تُحوّل الإيمان من تجربة وعي إلى نظام إلزام. يعدّ الإشكال اللاهوتي-السياسي الذي طرحه سبينوزا المنعطف الحاسم في تشكّل الفكر السياسي الحديث، إذ إنبنى عليه مشروع

العلمنة وفصل الدين عن الدولة. غير أنّ هذا التحوّل الذي بدا خطوة نحو الحرية العقلية، كان في نظر ليو شتراوس أصل الانقسام الذي مزّق وحدة الفكر الغربي بين العقل والوحي، وبين السياسة والأخلاق. لذلك اتجه إلى إعادة تأويل النص السبينوزي لا بوصفه إعلاناً للتحرّر، بل بوصفه لحظة تأسيس لأزمة الحداثة نفسها.

يبدو من اللافت أنّ ليو شتراوس لم ينشغل بأيّ فيلسوف بقدر ما انشغل بسبينوزا، "إذ شكّلت المواجهة بينهما محوراً أساسياً في بلورة رؤيته لطبيعة الفلسفة الكلاسيكية وحدود النقد الحديث. فقد رأى في فكر سبينوزا التعبير الأوضح عن التحول الذي فصل بين الدين والعقل، وعن المنعطف الذي انبثقت منه إشكالية العلاقة بين اللاهوت والسياسة في الفكر الغربي الحديث"¹¹. فبينما جعل سبينوزا العقل المرجع الأعلى للحقيقة، وفصل الدين عن المجال العام، سعى شتراوس إلى إعادة التفكير في هذا الفصل باعتباره أصل الأزمة التي طالت القيم والمعنى في الحداثة. لقد رأى في نقد سبينوزا للدين خطوة مهّدت للعلمنة لكنها في الوقت ذاته جرّدت الوجود من بعده الأخلاقي المتعالي. ومن هنا اكتسبت مواجهته له طابعاً تأسيسياً، لأنها أعادت فتح السؤال عن العلاقة بين الوحي والعقل بوصفه جوهر الإشكال اللاهوتي-السياسي في الفكر الحديث.

وهكذا اعتبر "شتراوس «الرسالة اللاهوتية-السياسية» بما وجّهته من نقد صريح لسلطة الكتاب المقدّس في ميدان المعرفة الإنسانية منطلقاً أساسياً في تقييم الدور الذي أدّاه سبينوزا في تأسيس النظام السياسي الليبرالي-الديمقراطي، وما ترتّب على ذلك من توجيه الفلسفة والدولة الحديثتين نحو أفق جديد انتهى بولادة الحداثة السياسية وما صاحبها من أزمت فكرية"¹².

يتضح من هذا المنظور أنّ شتراوس قرأ «الرسالة اللاهوتية-السياسية» باعتبارها النص الذي دشّن القطيعة الكبرى بين الدين والسياسة في الفكر الحديث.

ويظهر "من تتبّع كتابات ليو شتراوس أن علاقته بسبينوزا تجاوزت حدود النقد التاريخي إلى مستوى الإشكال الفلسفي العميق، إذ رأى فيه النموذج الأوضح للتوتر بين العقل والوحي، وبين حرية الفيلسوف

وسلطة اللاهوت. ومن هذا المنظور، اعتبر شتراوس أن المواجهة مع سبينوزا كانت ضرورية لإعادة طرح السؤال اللاهوتي-السياسي في الفكر الحديث، لأن سبينوزا، وإن سعى إلى تحرير الفلسفة من الدين، فقد أعاد - من حيث لم يقصد - تأسيس العلاقة بينهما على نحو جديد جعلها محور الفكر الغربي الحديث بأكمله¹³. فقد رأى شتراوس في سبينوزا الفيلسوف الذي نقل المسألة اللاهوتية-السياسية من دائرة الإيمان إلى فضاء العقل، فحوّل الوحي إلى موضوع للتفكير النقدي وأعاد صياغة العلاقة بين الدين والسياسة ضمن منطق دنيوي جديد. "تبرز قراءة ليو شتراوس لرسالة سبينوزا في اللاهوت والسياسة كأحد أهم مفاصل تحليله للفكر الحديث، إذ رأى فيها لحظة تأسيس للقطيعة بين الفلسفة القديمة التي تجمع بين العقل والوحي، والفلسفة الحديثة التي أقامت حدودها على نقد اللاهوت ونفي المرجعية الإلهية. ومن خلال هذا الفهم، أعاد شتراوس النظر في مفهوم الحداثة ذاته، معتبراً أن سبينوزا لم يكن متمرداً على الدين فقط، بل مؤسساً لمبدأ جديد يجعل الإنسان مركز الوجود والمعنى، وهو التحول الذي انبثقت منه الأزمة الأخلاقية والسياسية في العالم الحديث"¹⁴.

إنّ ليو شتراوس رأى في الرسالة اللاهوتية-السياسية لسبينوزا الحدّ الفاصل بين عالمين فكريين متباينين: عالم الفلسفة الكلاسيكية الذي جمع بين العقل والوحي في وحدة قوامها الحق الطبيعي، وعالم الحداثة الذي أقام بناءه على نفي المرجعية الإلهية وتقديس العقل الذاتي.

"اقتصر شتراوس في تحليله لرسالة سبينوزا على القسم اللاهوتي منها، لأنه وجد فيه المجال الأمثل لتطبيق قراءته الهرمنوطيقية، مركزاً على التناقضات الداخلية التي تكشف حدود الخطاب السبينوزي. رأى شتراوس أن سبينوزا مارس كتابةً مزدوجة تتقن المواردية بين المعنى الظاهر والمعنى الباطن. ومن هذا التناقض المنهجي انبثقت، في تقدير شتراوس، أولى ملامح الإشكال اللاهوتي-السياسي في الفكر الحديث"¹⁵.

لقد ركّز ليو شتراوس على القسم اللاهوتي من الرسالة في اللاهوت والسياسة لأنه أدرك أنّ جوهر المشروع السبينوزي لا يتجلى في تنظيراته السياسية بقدر ما يتجسّد في موقفه من الوحي والدين.

وهكذا توضح لنا أن شتراوس رأى في المشروع السبينوزي الحركة التي أحدثت القطيعة بين المقدس والسياسي، ومنه كيف قرأ شتراوس سبينوزا ووصّف الأزمة التي أحدثتها وما هي الحلول التي اقترحها؟

2 - القراءة الشتراوسية الباطنية لسبينوزا وتقديم الحلول للإشكالية:

تغيّرت قراءة شتراوس لسبينوزا تغيّراً جذرياً بين مرحلته الأولى ومرحلة نضجه الفلسفي. ففي شبابه قرأ الرسالة في اللاهوت والسياسة قراءةً حرفيةً جامدة، متأثراً بالمنهج التاريخي والفيلولوجي السائد في الدراسات الأكاديمية الألمانية، مما جعله يقتصر على ظاهر النص دون التوغّل في أعماقه. "وقد اعترف فيما بعد بأنّ تلك المقاربة كانت قاصرة، لأنها حمّلت موقفًا دفاعيًا أرثوذكسيًا ضد التنوير بدل أن تفتح له أفق التحليل الفلسفي العميق. ومع تطور تجربته الفكرية، خصوصًا منذ منتصف الثلاثينيات، غيّر وجهة نظره جذرياً، فانتقل من التحليل التاريخي إلى البحث عن الطبقة الباطنية في النصوص، مكتشفًا ما سمّاه "الكتابة الباطنية"، أي أسلوب التفكير الذي يعبر عن المعنى في الخفاء حمايةً للفيلسوف من سلطة الاضطهاد. ومن خلال هذا التحول أدرك أنّ سبينوزا لم يكن مجرد ناقدٍ للدين، بل كاتبٌ محكم الصياغة أخفى فكره الحقيقي بين السطور في مواجهة القيود الفكرية والسياسية. وفي أواخر حياته، أقرّ شتراوس بأنّ فهمه لسبينوزا لم يكتمل إلا بعد أن أعاد قراءة الرسالة بمنظار الكتابة الباطنية، فظهر له سبينوزا لا كخصمٍ للحدثاء، بل كمفكرٍ يعبر عن مآزقها العميق ويكشف حدودها الفلسفية"¹⁶. ومنه يتبدّى لنا التحول العميق الذي أحدثه هذا الوعي الجديد في فكر شتراوس، إذ لم يعد ينظر إلى سبينوزا كعدوّ للفكر الديني فقط، بل كمرآة تكشف عن تناقضات الحدثاء نفسها.

"ومن هنا بلور ليو شتراوس ما سمّاه "فنّ الكتابة زمن الاضطهاد"، وهو المنهج الذي يقوم على فكرة أنّ الفيلسوف يعيش دائماً تحت وطأة المجتمع والسلطة، فيلجأ إلى أسلوبٍ مزدوجٍ يعبر فيه بوجهٍ ظاهرٍ

يخاطب العموم، وبوجه باطنٍ يوجّه فكره الحقيقي إلى الخاصة وحدهم. فالنصّ عنده يحمل معنيين متوازيين: أحدهما معلن والآخر خفيّ لا يُدرك إلا بقراءةٍ دقيقةٍ "بين السطور" ¹⁷.

فالبعد المنهجي العميق يكشف عن إدراك شتراوس لطبيعة العلاقة بين الفيلسوف والمجتمع، إذ لم يعد البيان الفلسفي مجرد تقرير للحقيقة، بل فعل مقاومةٍ ضد هيمنة السلطة. فالكتابة تصبح ملجأً للحرية يوازن بين الإفصاح والكتمان، ويمنح الفكر وسيلته للبقاء. ومن هنا غدت قراءته مشروعًا للتأويل الكاشف عن جوهر الفلسفة كبحتٍ دائمٍ عن الحقيقة في مواجهة القسر الاجتماعي والسياسي. وحول المنهج الذي أبدعه شتراوس يجد القارئ قوله:

"إن الاضطهاد يولّد أسلوبًا مميزًا في التأليف، فينشأ عنه نوع من الكتابة لا يُفصح عن جوهر الحقيقة إلا ضمناً، بحيث تُودع المعاني الكبرى بين السطور لا في ظاهرها، ولا تُوجّه هذه الكتابة إلى عموم الناس، بل إلى قلة نادرة من القارئ الأمانة المتبصرين" ¹⁸.

يُظهر القول التحول المنهجي الذي بلوره ليو شتراوس في فهم الكتابة الفلسفية، إذ انتقل من القراءة الظاهرية للنصوص إلى الوعي العميق ببنية "الكتابة الباطنية" التي تنشأ تحت ضغط الاضطهاد.

ومن النتائج التي أحرزها شتراوس في تطبيقه لمنهجه الباطني: "ينطوي نصّ سبينوزا في الرسالة اللاهوتية-السياسية على ثمانية تناقضاتٍ متقاطعةٍ، تتوزع بين المقولات اللاهوتية والعقلية والأخلاقية. أولها أنّ سبينوزا يقرّ بإمكان النبوة بوصفها معرفةً تتجاوز مدار العقل الإنساني، ثم ينفي ذلك بتأكيدهِ أنّ لا معرفة تعلو على المعرفة البشرية. وثانيها اعترافه بفصلٍ حادٍ بين الفلسفة القائمة على العقل والعقيدة القائمة على الطاعة، ثمّ تعظيمه لما يناقض هذا الفصل حين يجعل الإيمان طريقاً إلى الخلاص. وثالثها تناقضه في مفهوم العناية الإلهية، إذ يجعل إدراكها من اختصاص الفلسفة تارةً، ومن اختصاص اللاهوت تارةً أخرى، بل يردّها أحياناً إلى تأويلٍ ضروريٍّ محضٍ ينفي وجودها الواقعي. ورابعها قوله إن النبوة والكتاب المقدّس مترادفان، ثمّ مخالفته ذلك في تحديد طبيعة الأنبياء. وخامسها موقفه من المسيح، الذي يصفه تارةً بأنه فوق بشريٍّ وغاية

الحكمة الإلهية، وتارةً أخرى بأنه إنسان محدود. وسادسها تأكيده وحدة المضمون الأخلاقي للكتاب المقدس القائم على محبة القريب، ثم قوله بعدوانية التشريع الموسوي وسلمية العهد الجديد. وسابعها اعتباره الكتاب المقدس نصًا غامضًا هرمنيوطيقيًا، ثم زعمه أنه لا يحتوي إلا على حقائق أخلاقية واضحة. وثامنها قوله إن العهد الجديد يتفق في مذهبه الكلي مع الفلسفة، ثم نفيه هذا التوافق بإصراره على الفصل الطبيعي بين اللاهوت والعقل. ويخلص شتراوس إلى أن هذه التناقضات ليست مفارقاتٍ عرضية، بل هي بناءٌ مقصودٌ يجعل النص يخاطب العامة والخواص في آنٍ واحد¹⁹.

يتضح من هذه القراءة أن شتراوس لم يتعامل مع التناقضات بوصفها أخطاءً فكرية، بل كاستراتيجيةٍ واعيةٍ لسبينوزا أراد من خلالها أن يُخفي المعنى الفلسفي العميق خلف ظاهرٍ دينيٍّ يخاطب الجماعة، فكان النص في جوهره ممارسةً مزدوجةً للكتابة بين السرّ والعلن. "كما رأى شتراوس أن سبينوزا في الرسالة في اللاهوت والسياسة لم يسعَ إلى إنكار الدين بقدر ما أعاد تأسيسه على أساسٍ جديدٍ يقوم على العقل بدل الوحي، وعلى الحرية بدل الهيبة الإلهية. فالدين، في نظر سبينوزا كما يقرؤه شتراوس، لم يعد قائمًا "تحت هيبة الرب"، بل صار تعبيرًا عن قدرة الإنسان على الفهم والاختيار، أي دينًا إنسانيًا عقلانيًا هدفه الطمأنينة والسعادة لا الخلاص بمعناه اللاهوتي القديم. ومن هنا اعتبر شتراوس أن سبينوزا دشّن أول تحوّل جذري في الفكر الحديث، إذ نقل مركز الإيمان من السماء إلى الإنسان، ومن الخضوع إلى الوعي، فكان نقده للدين القديم تأسيسًا لدينٍ جديدٍ للعقل والحرية²⁰.

إننا نكتشف هنا أن سبينوزا لم يُلغِ الدين بقدر ما حوّلَهُ إلى تجربةٍ عقليةٍ أخلاقية.

"وبين شتراوس أن فكر سبينوزا، في سعيه لتقويض الأرثوذكسية الدينية، أطلق مسارًا جديدًا للتنوير الحديث، غير أنه حمل في داخله بذور تناقضه. فقد أراد سبينوزا أن يحرّر العقل من سلطة الوحي، لكنه بذلك فتح الباب أمام انهيار الإيمان ذاته، وجعل الفلسفة أسيرة عقلٍ أداتيٍّ بلا غاية أخلاقية²¹.

يبرز هنا إدراك شتراوس للتناقض البنيوي في مشروع سبينوزا، الذي سعى إلى التحرر فوق في العدمية، وإلى تأسيس عقلٍ نزيهٍ فأنجب عقلاً أداتياً فاقداً للمعيار.

يرى شتراوس أن الإشكالية اللاهوتية-السياسية لم تقتصر على الفلسفة، بل انعكست بعمق على الوعي اليهودي في زمن الحداثة، إذ جعلت اليهودية الحديثة تتأرجح بين مطلب الاندماج في العالم الحديث والحفاظ على الهوية الدينية. فمشروع سبينوزا، الذي سعى إلى عقلنة الدين، قاد في النهاية إلى أزمة وجودية لدى اليهود، إذ فقد التوازن بين العقل والإيمان، وبين المواطنة والخصوصية الدينية²².

أما في قراءته لأثر الحداثة على اليهودية، فقد رأى شتراوس أن مشروع سبينوزا فتح الباب أمام أزمة مزدوجة عاشها اليهود بين اندماجهم في العالم الحديث وحفاظهم على هويتهم الدينية. فالعقلنة التي بشر بها سبينوزا ألغت البنية الرمزية التي كانت تمنح الوجود اليهودي معناه، فأصبح الدين مجرد تجربة ثقافية لا سند لها من الوحي.

"أدى المشروع السبينوزي في فصل اللاهوت عن السياسة إلى نتائج وخيمة في نظر شتراوس، إذ جرد الفعل السياسي من جذوره الأخلاقية والروحية، وحول الدولة إلى كيانٍ عقلائي صرفٍ يخضع لمقتضيات المنفعة لا لمعايير القيم. فحين جعل سبينوزا العقل مصدراً وحيداً للتشريع، أنهى كل صلة بين القانون الإنساني والمرجعية الإلهية"²³.

أدرك شتراوس أن مشروع سبينوزا، الذي أراد تحرير السياسة من اللاهوت باسم العقل، انتهى إلى إفراغ السياسة من بعدها الأخلاقي، وتحويل العقل نفسه إلى سلطة تقنية لا غاية لها سوى المنفعة.

"كما يؤكد شتراوس في النتائج التي استقاها لتأويل الرسالة اللاهوتية-السياسية لباروخ سبينوزا، فإن رفض سبينوزا للشرعية الإلهية يعني نهاية الفكرة القائلة بأن الحياة الإنسانية يجب أن تُدار بأمرٍ متعالٍ؛ فبهذا يحلّ العقل الفلسفي محلّ الوحي بوصفه المرشد الأعلى"²⁴.

يتبين هنا أن شتراوس رأى في موقف سبينوزا من الشريعة الإلهية نقطة الانفصال الكبرى بين الفلسفة والدين، إذ اعتبر أن إحلال العقل محلّ الوحي بوصفه الموجّه الأعلى للإنسانية يعني إقصاء البعد المتعالي الذي يمنح الفعل الإنساني معناه وغايته.

"حاول شتراوس تجاوز المأزق الذي أوقع فيه سبينوزا الفكر الحديث، لا عن طريق إنكار العقل، بل من خلال إعادة بناء العلاقة بين الفلسفة والدين بما يحقق التوازن بينهما. فبدلاً من القطيعة التي أقامها سبينوزا مع اللاهوت، دعا شتراوس إلى استمرار الحوار بين العقل والوحي، على أساس وعي كلّ بحدوده وبدوره في فهم الحقيقة"²⁵.

إن التحول الذي أحدثه شتراوس في قراءته لمشكلة اللاهوت والسياسة يعكس سعيه إلى تجاوز الانقسام الذي خلفه سبينوزا بين الإيمان والعقل، عبر إعادة بناء الجسر بين الفلسفة والدين.

"رأى شتراوس أن حلّ الإشكالية اللاهوتية-السياسية في زمن الحداثة لا يكون إلا بإحياء الجدلية القديمة بين الفلسفة والوحي، بوصفها جوهر الفكر الغربي منذ جذوره الأولى"²⁶.

وهكذا يتبدّى المشروع الشتراوسي كدعوة إلى تأسيس فلسفة سياسية جديدة تتجاوز العلمنة الصورية نحو فهم متكامل للإنسان في أفق قيميّ متعالٍ، حيث تستعيد السياسة معناها الأخلاقي بوصفها بحثاً عن الخير لا مجرد تدبير للمصالح.

رابعاً. الخاتمة:

وختاماً، تبين لنا أن النتائج المتحصّل عليها من خلال استعمال المنهج التحليلي-النقدي الذي وظّفناه في معالجة موضوع المقال قد أفضت إلى ما يلي:

إنّ أزمة الحداثة في منظور ليو شتراوس هي أزمة في الجوهر القيمي للسياسة، سببها فصل العقل عن الوحي، وانقطاع الفكر عن الأساس الأخلاقي الذي يمنح الفعل السياسي معناه.

وتشخيص شتراوس لهذه الأزمة كشف أن الحادثة انطلقت من تأويل سبينوزي للدين أفضى إلى قطيعة بين اللاهوت والسياسة، مما جعل الإنسان يفقد المرجعية المتعالية للحق والخير.

وقد تميّز شتراوس في نقده للحادثة بربطه الانحراف السياسي بالخلل الميتافيزيقي الذي أصاب مفهوم الحقيقة، حين أقصيت الغاية الأخلاقية لصالح المنفعة.

كما أن إحياء مفهوم الحق الطبيعي مثل محاولة لإعادة تأسيس العلاقة بين العقل والقيمة، وبين القانون والعدالة، بما يرد السياسة إلى أفقها الإنساني.

وتأويل شتراوس للنص السبينوزي أظهر أن القطيعة بين الدين والدولة لم تنتج الحرية بل أفرزت اغتراباً إنسانياً وفوضى في المعايير.

وتمثل الإشكالية اللاهوتية-السياسية عنده المفتاح لفهم مأزق الفكر الحديث، لأنها تكشف عن التناقض بين مطلب الحقيقة ومتطلبات السلطة.

ويرى شتراوس أن الحلّ يكمن في إعادة بناء الحوار بين العقل والوحي على أساس الاعتراف المتبادل بحدود كلّ منهما. وتجاوز أزمة الحادثة يستلزم العودة إلى الفلسفة السياسية الكلاسيكية التي توحد بين السياسة والأخلاق في أفقٍ قيميّ متعالٍ.

وعليه إنّ المشروع الشتراوسي يسعى إلى تأسيس فكر سياسي يعيد للإنسان مسؤوليته الأخلاقية في التاريخ ويصون المعنى الإنساني للحرية.

وبذلك يكون قد خلص المقال إلى أنّ ترميم الصلة بين الوحي والعقل هو الشرط الأساس لتجاوز الإشكال اللاهوتي-السياسي، ولتحرير الحادثة من أزمتها الوجودية والقيمية.

خامسا: الهوامش

¹ - ليو شتراوس، موجات الحادثة الثلاث، تر. مشروحي الذهبي، مجلة مدارات فلسفية، المغرب، 1997م، ص01.

².Leo Strauss, An introduction to political philosophy : Ten Essays by Leo Strauss, (H.Gildin, Ed.)Detroit : Wayne state University press, 1989, p82.

³.Ibid, p82.

⁴. ليو شتراوس، موجات الحداثة الثلاث، مرجع سابق، ص01.

⁵.Leo Strauss, An introduction to political philosophy : Ten Essays by Leo Strauss, p83.

⁶.Leo Strauss, Droit naturel et histoire, (M. N. Dampierre, Éd.) Paris, Plon, 1954, p10.

⁷.Ibid, p13.

⁸.Leo Strauss, An introduction to political philosophy : Ten Essays by Leo Strauss, Op.cit, p83.

⁹.Leo Strauss, Natural Right and History, chicago: the university of chicago press, 1958, PP48-49.

¹⁰ باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، تر: حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص367.

¹¹.صلاح مصباح، ليو شتراوس في مواجهة سبينوزا: أو كيف الخروج من أسر المعضلة اللاهوتية السياسية، تحرير. أحمد عبد الحليم عطية، مجلة أوراق فلسفية، العدد21، ص87.

¹².Lissi Keedus, The Crisis of German Historism: The Early Political of Hannah Arendt and Leo Strauss. Cambridge: Cambridge University Press, 2015, p03.

¹³.صلاح مصباح، ليو شتراوس في مواجهة سبينوزا: أو كيف الخروج من أسر المعضلة اللاهوتية السياسية، مرجع سابق، ص ص86-87.

¹⁴.المرجع نفسه، ص ص103-104.

¹⁵.المرجع نفسه، ص ص101-102.

¹⁶.المرجع نفسه، ص ص89-90، 98-100، 101-103، 108-109.

¹⁷-المرجع نفسه، ص ص98-99.

- ¹⁸- Leo Strauss, Persecution and the Art of Writing. Glencoe-Illinois: The free press, 1952, p25.
- ¹⁹- صلاح مصباح، ليو شتراوس في مواجهة سبينوزا: أو كيف الخروج من أسر المعضلة اللاهوتية السياسية، مرجع سابق، ص 102.
- ²⁰-المرجع نفسه، ص ص 91-94.
- ²¹-المرجع نفسه، ص ص 90-92.
- ²²-المرجع نفسه، ص ص 95-96.
- ²³-المرجع نفسه، ص ص 91-94-107.
- ²⁴- Leo Strauss, Spinoza's Critique of Religion. New york: Schocken Books, 1966, p80.
- ²⁵- صلاح مصباح، ليو شتراوس في مواجهة سبينوزا: أو كيف الخروج من أسر المعضلة اللاهوتية السياسية، مرجع سابق، ص ص 98-100، 109-110.
- ²⁶-المرجع نفسه، ص ص 109-110.

سادسا. قائمة المصادر والمراجع:

1/المصادر باللغة الأجنبية:

- 1- Leo Strauss, An introduction to political philosophy : Ten Essays by Leo Strauss, (H.Gildin, Ed.)Detroit : Wayne state University press, 1989.
- 2- Leo Strauss, Droit naturel et histoire, (M. N. Dampierre, Éd.) Paris, Plon, 1954.
- 3- Leo Strauss, Natural Right and History, chicago: the university of chicago press, 1958.
- 4- Leo Strauss, Persecution and the Art of Writing. Glencoe-Illinois: The free press, 1952.
- 5- Leo Strauss, Spinoza's Critique of Religion. New york: Schocken Books, 1966.

2/المراجع:

- 1-باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، تر: حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005

3/المراجع باللغة الأجنبية:

-
- 1- Lissi Keedus, The Crisis of German Historism: The
Early Political of Hannah Arendt and Leo Strauss.
Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

4/ المجلات:

- 1- ليو شتراوس، موجات الحداثة الثلاث، تر. مشروحي الذهبي، مجلة مدارات
فلسفية، المغرب، 1997م.
2- صلاح مصباح، ليو شتراوس في مواجهة سبينوزا: أو كيف الخروج من
أسر المعضلة اللاهوتية السياسية، تحرير. أحمد عبد الحليم عطية، مجلة أوراق
فلسفية، العدد 21.